

العشرة لا عليك المادرجين او ثلثة ولما يخرج من الفقر الثمان المسكونة والسياس
 الملبوسة بحللا ولا عين المحتاج الى خدمته ولما اموال الغايبه الى مسافر الفرس
 ولما يدور في الموجه والمغرة الفرس كسب ما يقع موقعا من حاجته لان اصل الكسب
 ولو قدر على كسب لا يلبس بما له من رتبة قلاعيه بل يكون من اهل بيت لم يجز
 عاديهم بالكتيب باليد وهو يوجب قاده ثلثة الزكوة ويؤخذ على الكسب
 بالوارثه او غيرها وهو مشتق بقوله القرآن اول العلم الله وهو ضرب ثمانية او تعلمه
 والاشتمال الى الكسب يقطع عن العلم والاعقاب عمل الزكوة بخلاف ما لو كان
 مشتقلا بنوازل الطامات فان الكسب ونقطع الطمع عن التماسه او من
 الاقبال على التواضع الطمع ولو قدر على الجمع بين الكسب والتحصيل او التياق
 منه المحصيل او اشتمل في المدايسه مقطعا لم يحل له الزكوة واذا لم يجد الكسب
 من يستعمله او جعله من حرم عليه هلته ولو كان يكسب كل يوم كفايته لم يجز له
 الاخذ وله عند فقير او لا يشترط في الفقر الزمانه ولا التوقف عن العمل والمكسبي
 ينفعه القريب الا لو وجع لا يعطى من سهم الفقراء والمساكين اصلا ويعطى
 من صبار السهام اذا انصف فكل الصفات ولا تعطى المنة من سهم القتال
 والفرقة ولما من سهم ابن السبيل الا اذا اسارت وهداها لاجلها اذا ما وجوز
 لمادفع الزكوة الى رجلها المسوق الثاني المسكين وهو الذي يملكه ويكسب ما يقع
 موقعا من حاجته ولا يكفيه كما اذا احتاج العشرة وهو يملكه سبعة او ثمانية ولا فرق
 بين ان يكون ما يملكه نصا با او اقل المالك فان كان نصا ما فيجب عليه الزكوة
 فيعطى ما غل وانفق اشد الامنة ومع ذلك لا يجوز صرف سهمه اليه ولو صرف
 الخالق من غيره عن الفقير لم يجز صرف سهم الفقير اليه ما يجزى المصروف بل يصرف

التي من سهم المساكين وينفق صرف سهم الفقراء يتباهر بالدفن دفن واحدة والمعتبر
 فيما يقع موقعا من حاجته للطعم والملبس والملفك وبما لا يد منه من الامان وغيره
 على ما لا يلبس بالحال بل لا سراة وتعتبر نفسه ولو في نفسه حتم كتب الفقه وما في
 معناه حكم فانه الميت قبل ان يخرج عن الفقر والمسكنة ولا يوجب الفطرة والمخ بخلاف
 كتب الشعر والتماريخ ويشهرا الثالث الدامل وهو التامح والكاتب والقيام
 والحاشر والعريف والحاسب والمحافظة الامام والقاضي والوالي الا قبل بلزومهم
 ان لم ينطوعوا في حصر الخدم والوكيل بقدر الزكوة ليرتفع ما لم ينطوع فاجز
 على ما لا يكثره الكفاية الرابع الموقوفه التي من دخلها في الاسلام وتبين ضيقه
 وهي بقولهم والذين لم يشروا بقرانهم بغير ثمنهم اسلام نظر انهم اوجبا مع الكفار او
 مانع الزكوة حيث هو هرون من بعد الجيش وموقفا الا ما ضعف النبي قبل قوله
 وموقفا الا ما يقبله باليمين الخامس الرقاب وهم الكفايون بشرط ان يكون
 الكفاية صحيح وان لا يكون معه ما يفي بحومه ويجوز الصرف اليه قبل الجلول وبلا
 اذن السيد وللمكاتب والغلام التجارة بما اخذه لا الانفاة على انفسهما ولو استقرض
 المكاتب وادى الجوم لم يصر فيه من سهم الرقاب بل من سهم الغارمين السادس
 الخاضعون والديون اقسام الاول ان يستدين لمصلحة نفسه فيقتض من الزكوة
 بشرطين الا ان الحاجته الى قضاءه فلو وجد ما يقضيه من نقد او عرض لم يقف
 ولو وجد ما يقضى البعض قضى الباقي ولو لم يجد شيئا وكذا قدر على القضا بالكسب
 قضى منه تركه اذا قدر المكاتبه واذا قضى الدين من ماله ولم يتيسر شي اعطى
 من سهم الفقراء الثاني ان يكون الدين لنفسه في طاعة كحج او جهاد او في مباح
 كالانفاق على النفس والعيال والخدمه في عاصلة فانه كان في معصية كما حصر